

المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (١٨٨٠ – ١٨٨٨م) من خلال الوثائق المخزنية

عبد الصمد المنصوري

ماجستير شمال المغرب المتوسطي
باحث تاريخ شمال المغرب الحديث والمعاصر
تطوان - المملكة المغربية



مُلخَص

يروم هذا البحث تسليط الضوء على قضية من أهم القضايا التي شغلت الفكر السياسي المغربي طيلة القرن التاسع عشر، ويتعلق الأمر بمسألة الحماية القنصلية، التي كانت لها انعكاسات وخيمة على مستقبل البلاد، خاصة بعد أن أعطتها مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ صبغة قانونية، ويهدف البحث إلى دراسة هذه القضية وتحديد موقعها في تاريخ المغرب إبان القرن التاسع عشر ومدى تأثيراتها على النفوذ المغربي في معانیه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، ومدى انعكاساتها على واقع المغرب السياسي، كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على الجهود الإصلاحية والمحاولات الدبلوماسية التي قامت بها الدولة المغربية للحد من ظاهرة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد، من خلال الدخول في مفاوضات مع الدول الأوروبية بوساطة إسبانية لعقد مؤتمر دولي ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول ووضع حد لمفاسد الحماية القنصلية وما نشأ عنها من أضرار.

كلمات مفتاحية:

التاريخ الدبلوماسي، الدبلوماسية المغربية، الحماية القنصلية، مؤتمر مدريد، الوثائق المخزنية

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٨ ديسمبر ٢٠١٤
تاريخ قبول النشر: ١٢ مايو ٢٠١٥

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد الصمد المنصوري، "المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (١٨٨٠ - ١٨٨٨م) من خلال الوثائق المخزنية"، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة - العدد الخامس والثلاثون، مارس ٢٠١٧، ص ١٨ - ٣٢.

مقدمة

الأقصى من الأهداف الموضوعة على رأس القائمة بالنسبة لتلك الدول، فأخذ التنافس يتنامى وأخذت كل دولة تسعى بكل الطرق للسيطرة على المغرب، وبدأت فرنسا بالمبادرة حيث أخذت تعمل جاهدة لتأمين مصالحها، ووجدت الفرصة سانحة لها عندما وقف المغرب إلى جانب الأمير عبد القادر الجزائري مما حدا بفرنسا بتوجيه تحذيرات إلى الحكومة المغربية بعدم تقديم يد العون للأمير، بل إن تلك التحذيرات وصلت إلى تتبع الأمير عبد القادر والمغاربة داخل الأراضي المغربية وهزيمتهم في موقعة ايسلي سنة (١٨٢٦هـ/١٨٤٤م)^(١) وهذه الهزيمة أظهرت المغرب على حقيقته وهي أنه دولة متخلفة عسكرياً وغير قادرة على مواجهة الغزو الأجنبي ويمكن إخضاعها لشروط مذلة^(٢).

عاش المغرب الأقصى إبان القرن (الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي) مجموعة من التحولات التي فرضها عليه الواقع السياسي آنذاك، إذ وجد في مواجهة مع المد الاستعماري الذي كان يدهمه من الضفة الشمالية للبحر المتوسط. وقد ازداد تهديد الاستعمار لوحدة المغرب وسيادته باحتلال فرنسا للجزائر عام (١٨٣٠هـ/١٨٤٦م) وخاصةً المناطق الشرقية من حدوده حيث أخذت السياسة الأوروبية تقوم على مبدأ سياسة التسابق للسيطرة على دول المغرب العربي، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال التنافس بين الدول الأوروبية ذات المصالح الكبرى وبالتحديد بين كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، وأخذت كل دولة من تلك الدول تسعى لتأمين مصالحها في المنطقة، وكان المغرب

فمهد ذلك لانعقاد مؤتمر آخر، مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م، لكن مساعي المولى الحسن الأول لم تكلل بالنجاح في هذا المؤتمر، حيث اتفق المؤتمرين على تأكيد الحماية القنصلية وإعطائها صبغة قانونية، بعد أن كانت مجرد عبث مسكوت عنه.^(٥)

وقد كان لهذا المؤتمر نتائج وخيمة على المغرب، حيث أدى إلى استفحال ظاهرة الحماية القنصلية بشكل لم يسبق له مثيل، كما كانت مقررات المؤتمر سببًا في تراجع سلطة المخزن أمام تزايد النفوذ الأجنبي وتسلط المحميين، وعلى الرغم من ذلك لم يستسلم المخزن المغربي فقد حاول المولى الحسن الأول القيام بمجموعة من المحاولات والإجراءات للحد من هذا الداء العضال حيث دخل في مفاوضات مع الدول الأوربية لعقد مؤتمر دولي ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول والحد من الحماية القنصلية. وقد ساعد على ذلك إقناع بعض الدول الأوربية وتزايد إدراكهم لسلبات الحماية وإضرارها بمصالحهم السياسية، والاقتصادية والمعنوية، فصاروا يتأملون فرضية طرح "حق الحماية" للنقاش والتفاوض بعد أن كان يمثل لديهم حقًا أشبه بالمقدس وبعد أن كانوا ينددون ويبالغون في التنديد لمجرد الدعوة إلى النظر في انحرافه عن مقاصده الأصلية.^(٦)

وذلك ما نحن بصدد تحليله في هذا البحث من خلال الوثائق، وقد اعتمدنا بالأساس على الوثائق المغربية المخزنية نظرًا لأهميتها الكبيرة، والتي توجد أصولها بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان والمؤرخة ما بين سنتي ١٨٨٧م و ١٩٠٠م واعتمدنا منها على اثني عشر وثيقة من أصل ثلاثة وعشرين. ولقد وضعنا منذ بداية هذا البحث نصب أعيننا الأهمية التي تكتسيها الوثائق المخزنية، لذلك حرصنا على الارتباط بها ما أمكن حتى نستطيع من خلالها أن نلامس مباشرة موقف المخزن وسياسته تجاه الأطماع الخارجية وما يتعلق بمخلفات مؤتمر مدريد وتطوراته وأبعاد الحماية القنصلية، فهي "تقدم في غالب الأحيان إضاءات مفاجئة ذات دقة عجيبة"^(٧) إنها تعبر بنفسها عن نفسها وتبوح بعميق سرها.

إن الوثائق هي المرجع الوحيد لكل من يبحث عن الحقيقة وينشد الصدق والنزاهة في جميع ما ينشر أو يتحدث عنه، فقد أصبحت اليوم هي الحكم الذي لا يرد له قول في كل المنازعات والخلافات وبها تكم أفواه المتشككين بلغو الكلام وسفسطة الحديث، باعتبارها المصدر الأصيل للتاريخ لأن منشأها عند كتابتها أو صياغتها لم يكن يقصد شهادة التاريخ فأنت صادقة حاوية على نواياه الحقيقية، الأمر الذي جعل البعض يصفها بأنها قطعة حية من العصر تنتقل إلينا عبر السنين وتصوره لنا فتلقي الضوء على عصر ولى وانقضى.

والعينات التي بين أيدينا غنية بالمعلومات التاريخية المتعلقة بالأوضاع السياسية التي عاشها المغرب في القرن التاسع عشر وخاصة قضية الحماية القنصلية وانعكاساتها على المغرب خاصة بعد مؤتمر مدريد ١٨٨٠م، حيث تبرز المحاولات والمجهودات التي

وقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ المغرب بمجموعة من الخصوصيات كإعادة النظر في بنيتها التقليدية المتجاوزة وضرورة إدخال تنظيمات حديثة على جميع مكوناته المخزنية، وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوربي الاستعماري في سبيل المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد. وفي المقابل تبنت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل لشل توجهات المخزن المغربي للمحافظة على استقلال المغرب، وحاولت إخضاع البلاد كمنطقة جغرافية ضمن المناطق الأخرى من الضفة الجنوبية المتوسطية للتنافس الأوربي وجعلتها تعاني من التكاليف الاستعماري الذي سخر مجموعة من السبل لتحقيق أهدافه بالمغرب، فتميزت هذه المرحلة بهيمنة بعض القضايا والنظم التي شكلت كينونته وأثرت في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني.^(٨)

وتعدّ الحماية القنصلية^(٩) والامتيازات الأجنبية واحدة من المظاهر الخطيرة التي واجهت المغرب وتحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي وترجع جذور هذه الامتيازات إلى بداية حكم السلطان محمد بن عبد الله الذي تميز عهده بسياسة الانفتاح وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الغربية خاصة في المجال التجاري إذ اشتهر هذا السلطان بعقد اتفاقيات تجارية عديدة مع دول أجنبية مختلفة، بغية تسهيل التبادل التجاري وضمان أمنه وحرية ومن ثم كانت الامتيازات سياسة اختيارية من السلطان غير مفروضة ولا تشكل البتة في ذلك الوقت أدنى خطر على سيادة المغرب ووحدته الترابية وكذلك في ظل ضعف الأطماع الاستعمارية. غير أن الوقوف على مضامين ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ومختلف الدول الأجنبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، يسمح باستنتاج أن الدول الأوروبية استغلت هذه النصوص كأصول لصياغة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في القرن التاسع عشر والتي تدخل ضمن نظام الامتيازات، وهنا اتخذت تلك الامتيازات بعدًا خطيرًا، واستفحل أمرها خاصة بعد معاهدة عام ١٨٥٦م التي أجبر المغرب على توقيعها مع بريطانيا.

لقد فتحت هذه الاتفاقية الباب على مصراعيه لبقية الدول الأجنبية لتطالب بامتيازات مماثلة لما منحه المغرب للجالية البريطانية، ثم توسعت هذه الظاهرة أكثر بعد معاهدي (١٨٦٠، ١٨٦١م) مع إسبانيا ومعاهدة التسوية عام ١٨٦٣م مع فرنسا التي تتضمن امتياز الحصانة الدبلوماسية الذي خلف انعكاسات خطيرة على واقع البلاد، حيث حول هذا الامتياز لجاليات الدول الأجنبية الحق في منح الحصانة للمغاربة الذين يعملون معهم في التجارة، وهنا سيحاول السلطان الحسن الأول التخلص من هذه الحميات الفردية، فسعى إلى الحد من انتشار نطاق الحميات القنصلية، حيث دعا إلى عقد مؤتمر دولي بطنجة سنة (١٨٧٦/١٨٧٩م)، لكن قنصل الدول المجتمعة لم يتفقوا على شيء،

المغربي من النظر في النزاعات بين الرعايا المغاربة والأجانب على أرض المغرب، وتطالب بضرورة حضور القنصل الأجنبي أثناء بث القاضي في النزاعات بين الرعايا المغاربة والأجانب.

لكن هذه الامتيازات لم يكن فيها خطر كبير على البلاد، إذ كان عدد الأجانب المقيمين في المغرب لا يكاد يذكر إضافة إلى ضعف التبادل التجاري بين المغرب والدول الأوروبية وكذلك ضعف الأطماع الاستعمارية في تلك الفترة. وأبرز هذه المعاهدات الأولى التي حصلت بموجبها الدول الأجنبية على امتيازات سياسية وقضائية في المغرب، إحداها مع السويد عام ١٧٦٣م وأخرى مع فرنسا عام ١٧٦٧م وثالثة مع الدنمارك ورابعة مع البرتغال عام ١٧٧٣م.^(١٠)

غير أن الوقوف على مضامين ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ومختلف الدول الأجنبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يسمح باستنتاج أن الدول الأوروبية استغلت هذه النصوص كأصول لصياغة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي اتخذت بعدًا خطيًّا ومهدت لاستفحال وترسيخ الامتيازات الأجنبية خاصة امتياز الحماية القنصلية، فبعد هزيمة الجيش المغربي أمام الجيش الفرنسي اضطرت الحكومة المغربية إلى قبول الصلح مع الفرنسيين، وأخذ الفرنسيون في الضغط على الحكومة المغربية بتجديد المعاهدة التجارية التي كانت سارية بين المغرب وفرنسا بل وتضمينها شروطًا جديدة تضمن المصالح الفرنسية في المغرب^(١١) ونتيجة لذلك اضطر السلطان المولى عبد الرحمن إلى إصدار ظهير^(١٢)، ضمنه الامتيازات التي يجب أن يتمتع بها الفرنسيون في المغرب حيث قال فيه: «... وذلك إن حصلت القونصوا الفرائصيص خديما لورشيد جعلنا له فيما أنعمنا عليه وعلى جنسه الفرائصيص حسبما تضمنه عقد الصلح الذي بأيديهم... وأذنا لقونصوا الفرائصيص ولجميع تجارهم الانسيح في أيلتنا يذهبون حيث شاء فلا يتعرض لهم عارض ولا يمنعه مانع وكذلك جميع أصحابهم وخدامهم وهم محررون في الوظائف كلها لا يلزمهم شيء...»^(١٣)

ونتيجة لذلك أخذت الدول الأوروبية ذات المصالح الكبيرة في المغرب الأقصى مثل بريطانيا وإسبانيا تبحث عن امتيازات تفوق ما حصل عليه الفرنسيون، ويبدو أن الظهير الذي منحه السلطان للفرنسيين أثر على حجم التجارة البريطانية المنافسة القوية للتجارة الفرنسية آنذاك حيث انخفضت انخفاضًا ملحوظًا مع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن التاسع عشر ونظرًا لذلك الانخفاض الملحوظ أخذت الحكومة البريطانية في إنعاش تجارتها مع المغرب، بل إنها قررت الوصول إلى معاهدة تضمن للبريطانيين امتيازات جديدة تفوق ما يتمتع به الفرنسيون أو غيرهم من الأوروبيين داخل المغرب.

بدلها المخزن المغربي للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة. فما هي أصول هذه البنتة التي زرعت مبكرًا في أرض المغرب وعملت بالتدرج على إفساد الحقل المغربي برمته بعد تلقيحها المتوالي بالسماذ الأجنبي؟ وكيف تمكن هذا الداء العضال على حد تعبير المخزن من الفتك بالمجتمع والمخزن المغربي؟ وما هي امتدادات هذا النظام "الحماية القنصلية" وتداعياته؟ وكيف تفاعل المخزن ومختلف مكوناته مع هذه الآفة وكيف سعى لاستئصالها والقضاء عليها؟

أولاً: السياق التاريخي لفرض الحماية القنصلية

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر تدخلًا أجنبيًا سافرًا في شؤونه الداخلية بعد أن تمكنت الدول الأوروبية من تثبيت نظام الامتيازات بواسطة اتفاقيات ثنائية لا متكافئة مع الدولة المغربية نشأ عنها بروز مؤسسة الحماية الدبلوماسية وتزايد عدد المحميين بأعداد كبيرة الشيء الذي كان له انعكاسات وخيمة على المغرب.

ويرجع عهد هذه الامتيازات الأجنبية إلى النصف الأول من القرن العاشر الهجري (النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي) واستفحل أمرها في القرن الذي يليه، حيث سعت هذه الدول للحصول على الامتيازات في المغرب بعقد اتفاقيات مماثلة لما عقدته مع الدولة العثمانية، لكن سلاطين المغرب كانوا يقابلون طلبات تلك الدول بالرفض لما يرون فيها من مساس بسيادتهم واستنقاص من قدر الشريعة الإسلامية التي يعدون أنفسهم حمايتها ويتقبل رعاياهم أحكامها بكامل الرضا، ويرون فيها جملة وتفصيلاً منتهى ما يجب أن يتوفر في الشرائع من سمو وكمال، حتى ساءت الأحوال وتدهورت الأوضاع بعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل، وقصرت الأفهام عن إدراك أبعاد بعض المطالب التي تبدو وكأنها لا تحمل في طياتها شرًا، ولا يكمن في ثناياها سوء يهدد كيان الدولة والمجتمع، فبدأت الامتيازات التي منها الحماية الدبلوماسية والقنصلية تمنح للدول الأجنبية مجاملة وتكرماً، أو غفلة وجهلاً، أو استخفافاً بأمور بدت في إبانها غير ذات أهمية.

وأقدم النصوص التي حولت الدول الأجنبية حقوقاً وامتيازات في المغرب تتنافى مع سيادته الوطنية هي التي وردت في مختلف المعاهدات التي أمضيت بينه وبين الدول الأجنبية على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله فمن فصولها ما يعطي للأجانب الحق في المجيء إلى المغرب والتجول في أصقاعه وبقاعه والاستقرار حيث يشاءون من مدنه وقراه دون ما حاجة إلى الحصول على تأشيرة أو رخصة مسبقتين ودون التعرض عليهم من أحد، ومن بين فصولها ما يبيح لهم أن يختاروا من بين الوطنيين سماسرة لترويج تجارتهم^(١٤) بالقدر الذي يحتاجون إليه، ويضمن «.. لهؤلاء السماسرة وكل من يخدم القناصل والتجار ويمشي في أغراضهم التوقير والاحترام (الحماية) ويعقيهم من كل المغارم وجميع التكاليف التي يفرضها المخزن على من عداهم من المغاربة...»^(١٥) ومنها فصول تمنح امتيازات قضائية تقصي القضاء

ضرورة حضور القنصل الأجنبي أثناء بث القاضي في النزاعات بين الرعايا المغاربة والأجانب.

لقد نالت هذه المعاهدة من سيادة المغرب وأدت إلى اختلال التوازن بين القوى الأوروبية لصالح بريطانيا، التي وضعت بهذه المعاهدة خناقاً متيناً ومحكماً حول عنق المخزن، وبذلك أعطت لنفسها ولغيرها من الدول الأوروبية الوسيلة الكفيلة لترك هذا الأخير (المخزن) يتنفس أولاً في أي وقت وحين حسب أغراضها، وربما بين الفينة والأخرى، حسب مزاج مفوضها بطنجة^(١٨) الشيء الذي سيدفع فرنسا وإسبانيا إلى المطالبة بامتيازات جديدة حتى تصبح الوضعية في صالحهما. ولتحقق ذلك واستدراك تأخرها على الساحة المغربية مقارنة بمنافسيها الفرنسيين (المنتصرين في معركة إيسلي ١٨٤٤م)، والإنجليز الذين حققوا انتصاراً باهراً بانتزاعهم معاهدة ١٨٥٦)، استغلت إسبانيا أحداث سبتة صيف (١٨٥٩) إثر اشتباك أهل قبيلة أنجرة مع جنود حامية سبتة عقب إقدام حاكم هذه المدينة المحتلة على بناء برج جديد خارج الحدود المعتادة، لشن حرب على المغرب ووجدت الفرصة سانحة لها عندما رفض السلطان الجديد، سيدي محمد بن عبد الرحمان (١٨٥٩-١٨٧٣)، الانصياع لمطالبها وتدشين عهده بإعدام أعيان أنجرة الذين حملتهم إسبانيا مسؤولية "الهجوم على عساكرها وتمزيق علمها" وكان الانتصار يبدوا محققاً على اعتبار الطرفية الهشة المترتبة عن دخول البلاد في مرحلة انتقالية صعبة إثر وفاة المولى عبد الرحمان، وبالفعل ورغم الخسائر التي تكبدتها جيوشها في بعض المعارك (لاسيما معركة واد راس) تمكنت إسبانيا من دحر القوات المغربية، واحتلال تطوان، فوجد المخزن بذلك نفسه مجبراً على الرضوخ لشروط الهدنة القاسية التي أملاها عليه المنتصرون.^(١٩)

واضطر إلى عقد صلح مع إسبانيا في ٤ شوال (١٢٧٦هـ/ ٢٦ أبريل ١٨٦٠م) كان من شروطه توقيع معاهدة تجارية ضمت أربعة وستين شرطاً^(٢٠)، ووقعت في ١٧ جمادى الأولى سنة (١٢٧٨هـ/ الموافق ٢٠ نوفمبر ١٨٦١م)، ومن أهم بنودها الشروط المتعلقة بالحماية القنصلية للقناصل ونوابهم والتعريف الجمركية، فقد «... أعطى القنصل العام الأحقية باختيار ما يراه مناسب من المغاربة سواء كانوا يهود أو مسلمين ليعملوا في خدمة القنصلية الإسبانية، أما نوابه فلهم الحق في اختيار ترجماناً واحداً وبواباً واحداً واثنتين من المتعلمين، على أن يستثنون من الجزية هم ومن يعولونهم...»^(٢١) وبالتمعن في بنود هذه المعاهدة يظهر أن إسبانيا حذت حذوا إنجلترا في كل ما طلبته واعترفت لها به في معاهدة واتفاقية ١٨٥٦م، فهي مثلها صارت تتمتع بحق حماية الرعايا المغاربة مع ما يتبع الحماية من إعفاء من التكاليف المالية والمحاكم القنصلية، وحصانة الأشخاص والممتلكات والأنشطة الإسبانية وتزيد عليها بتنازلات أخرى مذلة للمغرب ومجحفة بحقوقه.^(٢٢) وهكذا صارت إسبانيا تالفة ثلاث دول تحصل على امتيازات تنال من سيادة دولة المغرب وكرامة شعبه.

وخلال سنة (١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م) أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى قنصلها بالمغرب جون دراموند هاي (John Drummond Hay) للتوصل مع المغرب إلى معاهدة تجارية تضمن مصالح بريطانيا التي أخذت في الانحدار، وبالفعل قام جون دراموند هاي بمحادثات مع محمد الخطيب نائب السلطان في طنجة، وحاول في بداية الأمر أن يقدم نوائحه للنائب السلطاني والتي تتلخص في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء نظام الكنطراوات^(٢٣)، والتي على حد قوله تؤثر سلباً على التجارة وحث الخطيب على الاقتداء بالدولة العثمانية التي قامت بإلغاء ذلك النظام وعقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا ساعدت على إنعاش التجارة بين البلدين، ولكنها في واقع الأمر أضرت بالمصالح العثمانية على المدى البعيد^(٢٤).

ومع ذلك حاول (Drummond Hay) إقناع الحكومة المغربية من خلال زيارته للسلطان عبد الرحمن بن هشام أو لقاءاته مع الخطيب، بل أنه استخدم أساليب عدة للوصول إلى غايته بلغت درجة التهديد، فعلى سبيل المثال، عندما أصر (Hay) على بعض الامتيازات للبريطانيين طلب الخطيب مهلة قدرها أربعين يوماً لكي يعرض تلك الامتيازات على السلطان للموافقة عليها، ولكن هاي هدد باستخدام القوة إذا لم يوافق على تلك الامتيازات أو لم يأتيه الرد خلال أربعين يوماً، حيث قام بإرسال إنذار شديد اللهجة للنائب الخطيب واستقدم سفينتين حربييتين لمياه طنجة، وهما "فيزيفيوس" (vesivius) و"داونتليس" (dauntless). وبعد وصول السفينتين إلى مرسى مدينة البوغاز (١٥ و١٤ أكتوبر ١٨٥٦)، هدد هاي بإرسال داونتليس إلى كل موانئ الساحل الأطلسي للوقوف على تطبيق شروط المعاهدات السابقة تطبيقاً صارماً، وتحت تهديد المدافع وأمام خطر استفحال توتر العلاقات مع إنجلترا والعوالم الوخيمة المترتبة عن ذلك دبلوماسياً وسياسياً، لم يتسنى للسلطان سوى الرضوخ والإدلاء بموافقته على معاهدة طالما تحفظ على بنودها.^(٢٥)

وهكذا وبعد محادثات طويلة أبرم المغرب معاهدتين مع بريطانيا بتاريخ ١٠ ربيع الثاني (٩/١٢٣٧هـ/ ٩/١٢٣٧هـ/ ٩/١٢٣٧هـ)، أحدهما معاهدة سلم وصداقة اشتملت على ثمانية وثلاثين شرطاً ومعاهدة تجارية تضمنت خمسة عشر شرطاً، حصلت بريطانيا بموجبها على عدة امتيازات حيث منح الشرط الرابع للبريطانيين حرية التنقل والسكن في أي مدينة من مدن المغرب، ولم تقف الشروط المجحفة في تلك المعاهدة عند هذا الحد بل ورد في الشرط الثالث أن «... للقنصل الحق في اختيار من يترجم له ويخدمه من المسلمين أو غيرهم، أما نوابه فلهم الأحقية في اختيار ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمين من المسلمين أو غيرهم، وأنه لا يلزم هؤلاء جزية أو غرامة أو ما يشبه ذلك...»^(٢٦) كما مكنت هذه المعاهدة رعايا الدول الأوروبية في المغرب من امتيازات قضائية تتلخص في إقصاء القضاء المغربي من البث في النزاعات القائمة بين الرعايا الإنجليز على أرض المغرب، وفي

التجار بل تعدت ذلك لتشمل القناصل ونوابهم حيث أخذ القناصل الأجانب في بيع الحماية للمغاربة مشاركين تجار بلادهم الذين فتحوا عدد من الحوانيت في أسواق المغرب كان الغرض منها بيع شهادات الحماية إلى جميع طبقات المجتمع المغربي ولقد أجاد الوصف سكوفاسو (Scovasso) الوزير الإيطالي المفوض في المغرب عندما قال عن بيع الحماية^(٢٧) «... إنها مادة تجارية تباع لأكبر مغال في الثمن...»^(٢٨).

ومن جهة أخرى لم يتردد المغاربة في البحث عن الحماية بشتى الطرق والوسائل وخاصة التجار الأغنياء منهم لكي يجنبوا تجارتهم الضرائب التي تؤخذ منهم من قبل الحكومة المغربية، فقد كانت الحماية تقبض أيديهم عن كل عطاء وتعفيهم من أي مغرم^(٢٩) ونتيجة لذلك أخذت مداخيل الدولة في التناقص وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه رعاياها الذين لم يدخلوا في الحماية.

وبالتالي أدى استفحال الحماية القنصلية إلى زيادة تعقيد الوضع، وأصبحت فئات كثيرة في المجتمع المغربي مؤهلة للسقوط في فخ الحماية، الأمر الذي شغل السلطان محمد بن عبد الرحمان، خاصة بعد النتائج السلبية التي لحقت بالمخزن، وشعر السلطان بالخطأ في إصدار هذا الحق للأوربيين. وفعلاً شرع في التفكير في مفاوضة الأوربيين واعتمد على الوزير البريطاني (هاي) كما فكر في إصدار مرسوم للقناصل يقترح فيه تنظيم وضبط حماية الأشخاص، لكن الحرب الفرنسية الألمانية جعلت المساعي تتعثر، ولو أن السلطان وجد فيها الفرصة التي لا تعوض، فحاول الضغط على فرنسا لكن بدون جدوى^(٣٠). كما حاول سنة ١٨٦٤م ثني الرعية عن الدخول في هذه الحماية من خلال الالتجاء إلى فتوى العلماء، ومن بينهم القاضي الحاج العربي بن علي المشرفي الذي ألف فيهم كتاب بعنوان "الرسالة في أهل الباصبور الحثالة" دعا فيه إلى مقاطعة المحميين بهذه العبارات: يقول المشرفي: «... فواجب على كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أن لا يجالس أهل الحماية ولا يصادقهم، ولا يؤاكلهم ولا يعاشرهم ولا يناكحهم، وأن يوصي كل من لقيهم بمجانبتهم ومباعدتهم وترك معاملتهم ردعا لأمثالهم، لان هذا المنكر- وهو التعلق بالعدو- من أعظم المفاصد في الدين التي يتعين فيها الجزر والتغليظ، ولا يسمح فيها بوجه ولا حال، وحيث لم يكفهم من له الكلمة من أهل العقد والحل زادهم ذلك غلظة وفضاظة وربما شارك المحتمي مسلما آخر فقوي العدد وانتشر المدد واتسع الخرق على الرقع وعظمت المصيبة وفسد اعتقاد العامة، حتى ظنوا أن ذلك الدين الفاسد هو الدين الحق وأساءوا الظن بدين الإسلام والعياذ بالله، ومن أعان المحتمي أو عاشره أو خالطه أو أرضته حالته فهو فاسق ملعون...»^(٣١).

وكتب في الحماية غير العربي المشرفي علماء آخرون خصها بعضهم بالتأليف وتطرق إليها بعضهم الآخر استطرادًا في ما ألفه في مواضع أخرى كالمأمون بن عمر الكتاني في كتابه (هداية

ولقد أثار إمضاء هذه المعاهدات والاتفاقيات بين المغرب وبريطانيا من جهة وبينه وبين إسبانيا من جهة أخرى، وما حصلت عليه الدولتان من فوائد وامتيازات صريحة. الفيرة في نفس فرنسا وحرك فيها مشاعر الطمع والمنافسة، لأن معاهدة سنة ١٧٦٧ م التي عقدها مع المغرب لا تخولها إلا امتيازات ضئيلة بالنسبة لما حصلت عليه جاراتها الأوربيتان^(٣٢)، مما دفع فرنسا إلى المطالبة بعقد اتفاقية جديدة مع المغرب، وفعلاً تمكنت فرنسا من عقد هذه الاتفاقية مع المغرب بواسطة ممثلها في طنجة بيكلار (Béclard) يوم ٣ ربيع الأول ١٢٨٠هـ/١٩غشت ١٨٦٣م حيث تمكن من عقد اتفاق ينظم ممارسة حق الحماية الذي اكتسبته فرنسا سنة ١٧٦٧م ويثبت امتيازات السماسرة المحليين، وبموجب هذا الاتفاق أصبح لكل بيت فرنسي ولكل فرع من فروع الحق في أن يكون له سمساران محليان يتمتعان بالحماية أي يعفيان من الضرائب المحلية ولا يخضعان للقضاء المحلي. أما الأهالي المستخدمون في الاستثمار الزراعي أو العمال الزراعيون أو حراس القطعان فلا يتمتعون بالحماية، ولكن لا يمكن للسلطات المغربية ملاحظتهم إلا بعد إخبار السلطات القنصلية، إلا أن هذا الامتياز لم يبقى وقفا على فرنسا فقد شاركتها فيه دول أخرى^(٣٣). وبالتالي استطاع كل من الفرنسيين والبريطانيين والإسبان الحصول على امتيازات جديدة في المعاهدات التي وقعت بينهم وبين الحكومة المغربية، ونتيجة لذلك أخذت أعداد الأجانب في التزايد ففي سنة ١٨٥٨م كان عدد الأجانب في المغرب لا يتجاوز ٧٠٠ نسمة، ولكن هذا العدد تضاعف تقريبًا في خلال ست سنوات ليصل إلى ١٣٦٠ نسمة في سنة ١٨٦٤م، بل إن هذا العدد تضاعف عدة مرات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليصل إلى حوالي عشرة آلاف نسمة في سنة ١٨٩٤م^(٣٤).

وبعد إقبال التجار الأجانب على أسواق المغرب تضاعفت اهتماماتهم بتأمين مصالحهم التجارية في المغرب والتي كان لا بد من تأمينها بزيادة السماسرة والشركاء المغاربة، وأضفوا على ذلك صفة الشرعية وذلك بتفسيرهم لبعض بنود المعاهدات التي عقدت بين المغرب وبعض الدول الأوروبية، فعلى سبيل المثال ورد في المعاهدة المغربية الإسبانية «... إن رعية إسبانيا تقدر تجعل خديمًا أو شريكًا وتبعته أين ما أراد بقصد تجارته بزا أو بحرًا فلا يمنعهم أحد من هذا ولا يتعرض له أحد...»^(٣٥) وبناءً على هذا الشرط أخذ الإسبان وغيرهم من الأجانب سواء كانوا تجارًا أو غيرهم بمشاركة المغاربة في التجارة والزراعة وتربية المواشي، وأصبح أولئك المغاربة في عداد المحميين الذين لا يلتزمون بدفع الزكوات والضرائب التي تجمعها الحكومة المغربية من رعاياها ولا ينصاعون للقانون المغربي بل يحتكمون إلى قوانين بلاد الحاميين لهم، ولم يقف التجار الأجانب عند حد استخدام المغاربة كسماسرة وشركاء بل تطور نشاطهم إلى بيع شهادات الحماية إلى المغاربة حيث أصبحت تلك الشهادات تجارة بحد ذاتها إذ أنها تدر أرباحًا كبيرة على التجار الأجانب، ولم يقتصر بيع شهادات الحماية على

يوليو ١٨٨٠م، غير أن قرارات هذا مؤتمر جاءت مخالفة لما كان يتوقعه المخزن، فقد وضعت اتفاقية مدريد حدًا للعشوائية والفوضى اللتين كانت تعرفهما سوق التعسف وخرق القوانين، لأن المؤتمرين اتفقوا على تأكيد نظام الحماية وإعطائه صبغة قانونية.^(٣٧)

لم يحصل المغرب بذلك على شيء مما كان يرغب فيه على الرغم من ضالته^(٣٨)، إن لم نقل بأن المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدت بين المغرب والدول الأوروبية. تعززت بمعاهدة مدريد، إذ خولت للسفارات الأجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات والمتاجر الأجنبية وعائلاتهم، مما أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب الخاصة وصار الأوروبيون يتمتعون بحق الملكية للأراضي والعقارات في المغرب^(٣٩) وبالإضافة إلى ذلك وسع المؤتمر مجال تدخل القوي الاستعمارية في المغرب والتي أصبحت موافقتها ضرورية لقيام المخزن بأي تغيير في البلاد، مما يجعلنا نقول بأن مؤتمر مدريد سجل بداية مرحلة جديدة لم يعد المغرب خلالها قادرًا على المحافظة على استقلاله وهكذا تضررت البلاد على جميع المستويات سياسيا واقتصاديا وقضائيا من الحماية القنصلية.

العلاقات المغربية الأوربية بعد مؤتمر مدريد؟

لم يكتف الأجنبي بما حصلوا عليه من امتيازات بل أخذت ضغوطهم تتزايد على الحكومة المغربية بعد مؤتمر مدريد مطالبين بالحصول على المزيد من الإنعامات والامتيازات التجارية واشتدت المنافسة بين الدول الأوروبية، خاصة بعد وصول الجمهوريين إلى الحكم في فرنسا وسيطرتهم على الشؤون الخارجية، حيث وضعوا برنامجا خاصًا بالمغرب مند عام ١٨٨٠م ركزوا فيه الجهود على نقاط ثلاث أساسية منها إنشاء سكة حديدية تربط الجزائر بالمغرب، وإنشاء تلغراف ومشاريع زراعية وبدأت المفاوضات في هذا الشأن مع المخزن، هذا في الوقت الذي بدأ فيه الدور الإسباني في المغرب يتراجع خاصة بعد استيلاء نواب إسبانيا في مراسي المغرب لما قد وقع الصلح عليه إثر حرب تطوان . بدفع ١٠ ملايين مما تبقى من الـ ٢٠ مليون يُلَى المفروضة على المغرب، ولم يعرف التبادل التجاري تطورًا بل ظل ضعيفًا مما جعل إسبانيا تأتي في المرتبة الرابعة بعد إنجلترا وفرنسا وألمانيا.

ولعل هذه المكانة التي لا تحسد عنها إسبانيا في المغرب هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن، فصارت تميل أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة وهكذا فقد ساعدت المصلحة المشتركة لكل من إسبانيا وإيطاليا على إفساد خطط فرنسا في المغرب. ومن ذلك نرى أن إسبانيا تؤيد طلب الحكومة المغربية في ديسمبر ١٨٨٧م لتعديل اتفاقية مدريد، ثم تقترح في أبريل ١٨٨٨م عقد مؤتمر دولي جديد بقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول، لولا أن المشروع لقي صعوبات وانتهى بالفشل.^(٤٠) فقد كانت فرنسا وهي الدولة الوازنة على الساحة المغربية والمصرة على "تونسيتها"

الضال، المشتغل بالقبل والقال) وعلال بن عبد الله الفاسي في خطبته المسماة (إيقاظ السكاري، المحتمين بالنصاري) أو (الويل والثبور، لَمُنْ احتمى بالباصبور) وجعفر بن دريس الكتاني بكتابه الدواهي المدهية، للفرق المحمية) ومحمد بن براهيم السباعي بكتابه (كشف المستور عن حقيقة كفر أهل الباصبور)، والمهدي بن محمد الوزاني فيما ضمن كتابه (المعيار الجديد) من فتاوي تتعلق بالحماية بعضها له وبعضها لغيره. وجميع هذه الكتب والخطب لا يختلف بعضه عن بعض في التنديد بالمحتمين والحمل عليهم بشدة، الشيء الذي يدل على يقظة الشعب المتمثلة في وعي علمائه ونخبته المثقفة المعبرة عن شعوره بالاستياء من الاحتماء بالأجانب وتخوفه مما يؤدي إليه ذلك من احتلالهم للمغرب واستعبادهم لأهله.^(٣٢)

مؤتمر مدريد ١٨٨٠م

بوصول السلطان الحسن الأول إلى الحكم أدرك خطورة ما يقوم به القناصل ونوابهم والتجار الأجانب من منح الحماية لمن لا تنطبق عليه الشروط التي وردت في المعاهدات بين المغرب وبين الدول الأجنبية، ولمن لا يستحق تلك الحماية وإنما استخدمت التجارة كوسيلة لإضفاء الحماية على الكثير من المغاربة الذين شاركوا الأجانب في تحطيم اقتصاد بلادهم وإضعاف أمنها، واستنكر السلطان الحسن تلك الممارسات التي يقوم بها الأجانب بشدة ووجه خطابًا إلى نائبه بطنجة السيد محمد بركاش بمناسبة تكليفه له بمباشرة موضوع الحماية الأجنبية غير القانونية مع قناصل الدول الأجنبية وضمن خطابه بعبارة مؤثرة قال فيها:^(٣٣) «إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطنتها من كثرة ما منحته الدول الأجنبية من "حمايات" غير مشروعة».^(٣٤)

ونتيجة للآثار السلبية التي خلفها اتساع نطاق الحماية الأجنبية للرعايا المغاربة قامت الحكومة المغربية بعدة جهود دبلوماسية لإيقاف وحل مشكلة الحماية القنصلية مع قناصل الدول الأجنبية في المغرب، فأرسل السلطان الحسن الأول في شهر ماي ١٨٧٦م السيد الحاج محمد الزبدي الرباطي إلى إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا لغرض لفت أنظار حكومات هذه الدول تجاه مشكلة نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية^(٣٥) ولكن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح، فقرر السلطان طرح القضية ومناقشتها مع جميع ممثلي الدول الأجنبية في طنجة فأصدر أمره إلى بر كاش بتسليم مذكرة إليهم في ١٠ مارس ١٨٧٧م، تشتمل على تسعة عشر نقطة، اقترح فيها الإصلاحات التي يجب إدخالها، ودعاهم إلى الاجتماع في مؤتمر للنظر في قضية نظام الحماية، وكانت غاية مطالب السلطان هو إيقاف الدول الأجنبية عند حدود المعاهدات والاتفاقيات.^(٣٦)

ويبدو أن الحكومة المغربية نجحت أخيرًا عندما وافقت الدول الأوروبية ذات التمثيل القنصلي في المغرب والولايات المتحدة والبرازيل على عقد مؤتمر بمدريد من ١٩ مايو إلى ٣

وهذا ترتيبها الزمني حسب تاريخ كتابتها:

الرسالة الأولى: مؤرخة في ٤ ربيع الثاني عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢٠
دجنبر ١٨٨٧م.^(٤٣)

الرسالة الثانية: مؤرخة في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٧
يناير ١٨٨٨م.^(٤٣)

الرسالة الثالثة: مؤرخة في ١٣ من جمادى الأولى عام ١٣٠٥هـ
الموافق ل ٢٧ يناير ١٨٨٨م.^(٤٤)

الرسالة الرابعة: مؤرخة في ٥ جمادى الثانية عام ١٣٠٥هـ الموافق ل
١٨ فبراير ١٨٨٨م.^(٤٥)

الرسالة الخامسة: مؤرخة في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٠٥هـ الموافق
ل ٢٠ فبراير ١٨٨٨م.^(٤٦)

الرسالة السادسة: مؤرخة في ١٦ شعبان عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ٢٨
أبريل ١٨٨٨م.^(٤٧)

الرسالة السابعة: مؤرخة في ١٧ من رمضان عام ١٣٠٥هـ الموافق ل
٢٨ مايو ١٨٨٨م.^(٤٨)

الرسالة الثامنة: مؤرخة في ٥ شوال عام ١٣٠٥هـ الموافق ل ١٥ يونيو
١٨٨٨م.^(٤٩)

الرسالة التاسعة مؤرخة في ١٢ من ذي القعدة عام ١٣٠٥هـ الموافق
ل ٢١ يوليو ١٨٨٨م.^(٥٠)

الرسالة العاشرة: مؤرخة في ٢٤ من ذي الحجة عام ١٣٠٥هـ الموافق
ل ١ شتنبر ١٨٨٨م.^(٥١)

الرسالة الحادية عشرة: مؤرخة في ٢٤ من ذي الحجة عام ١٣٠٥هـ
الموافق ل ١ شتنبر ١٨٨٨م.^(٥٢)

الرسالة الثانية عشرة: مؤرخة في ١٥ رجب عام ١٣١٢هـ الموافق ل
١٢ يناير ١٨٩٥م.^(٥٣)

٣/٢- أهمية الوثائق المعتمدة:

تُعدّ هذه الوثائق المخزنية السلطانية غنية بالمعلومات التاريخية عن الواقع السياسي، ومصدرًا أساسيًا للتاريخ الدبلوماسي للمغرب، خاصةً في الجوانب المتعلقة بمسألة الحماية القنصلية التي كانت من أهم ما شغل الفكر السياسي المغربي طيلة القرن التاسع عشر، خاصةً بعد أن أعطاه مؤتمري مدريد ١٨٨٠م صبغة قانونية، فجاءت مضامين هذه الوثائق تعكس بعض من جوانب الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة المغربية للحد من ظاهرة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد.

إن هذه الوثائق التي بين أيدينا تعتبر صورة حية تعكس واقع الدولة المغربية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت تعيش أوضاعًا معقدة وضغوطًا نابعة من الداخل مرتبطة على وجه الخصوص بالرغبة في ضمان المحافظة على شرعيتها وسيادتها داخل البلاد، أو نابعة من الخارج متمثلة في الضغوط القوية للدول الغازية الرامية إلى انتزاع مجموعة من الامتيازات التي تضر بهيبة المغرب وسيادته. إن هذه الوثائق تعد فريدة في معلوماتها التاريخية فهي تؤرخ للتاريخ الدبلوماسي المغربي في

في أقرب الآجال، كانت لا تشاطر الدول الأخرى قبولها لمبدأ فتح باب النقاش حول مسألة الحماية، وقد انفرد مفوضوها فعلا بمواقف متصلة في هذا المجال ورفضوا تزكية أي مبادرة تتوخى فتح مفاوضات جدية من شأنها المس بفعالية السلاح المتمثل في الحماية وقدرته على تخريب المغرب من الداخل والإسراع بتآكل بنياته تمهيدا لبسط السيطرة عليه.^(٤١)

ثانيًا: المفاوضات المغربية الأوربية لعقد مؤتمر مدريد الثاني ١٨٨٨ م من خلال الوثائق المخزنية

١/٢- نوعية الوثائق المعتمدة:

إن الوثائق العيّنات التي بين أيدينا تندرج ضمن كتابات الآداب السلطانية وتنتمي إلى جنس الرسائل السلطانية السياسية، التي ترسم سياسة الدولة وتوضح موقفها من الأحداث والتطورات التي تعرفها البلاد، كما تتناول العلاقات الدبلوماسية للمغرب مع الدول الأوربية وهذه الرسائل موجهة من السلطان الحسن الأول سنة (١٣٠٥هـ/١٨٨٧م)، وكذلك من السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول سنة (١٣١٢هـ / ١٨٩٥م). إلى غاية (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م). وعددها اثني عشر رسالة من أصل ثلاثة وعشرين توجد أصولها في قسم الأرشيف بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان.

٢/٢- تاريخ كتابة الوثائق المعتمدة:

دخل المغرب بعد انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ منعطفًا خطيرًا تمثل في استفحال ظاهرة الحماية بشكل لم يسبق له مثيل بعد أن اتفق المؤتمرون على تأكيدها وإعطائها صبغة قانونية، ومنح المحميين امتيازات منها عدم الخضوع للقانون المغربي وبالتالي عدم أداء الضرائب والرسوم الجمركية والغرامات، الأمر الذي كان له انعكاسات وخيمة على المغرب وسيادته، ونظرًا لخطورة هذا الأمر فإن السلطانين الحسن الأول وعبد العزيز تابعا مشكل الحماية القنصلية باهتمام كبير وبذلوا مجهودات كبيرة لإسقاطها والقضاء عليها حيث طالب السلطان الحسن الأول بعقد مؤتمر دولي ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م بقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول والحد من الحماية القنصلية، وهذا ما يفسر لنا كثرة المراسلات بين النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس والسلطان الحسن الأول، مسترسلة التواريخ في مدد زمنية متقاربة جدًا فالفرق الزمني بين الرسالة الأولى والثانية هو تسعة عشر يومًا وبين الثانية والثالثة هو واحد وعشرون يومًا وبين الثالثة والرابعة هو ثلاثة وعشرون يومًا وبين الرابعة والخامسة ثلاثة أيام وبين الخامسة والسادسة ثمانية وستون يومًا وهكذا... وهذا التقارب الكبير في الفرق الزمني بين هذه الرسائل يدل على الاهتمام الكبير من طرف السلطان بهذه القضية كما يدل على أهمية المقصد الذي تبتغيه المراسلة.

- الوثيقة الخامسة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.٥ cm
 الوثيقة السادسة: طولها ٢١.٥cm وعرضها ١٧.٧ cm
 الوثيقة السابعة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٨.٤ cm
 الوثيقة الثامنة: طولها ٢١.٥/٢٢.٢cm وعرضها ١٧.٢ cm
 الوثيقة التاسعة: طولها ٢١.٨cm وعرضها ١٧.٩ cm
 الوثيقة العاشرة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.٥ cm
 الوثيقة الحادية عشرة: طولها ٢١.٤cm وعرضها ١٧.٥ cm
 الوثيقة الثانية عشرة: طولها ٢٢cm وعرضها ١٨ cm
 الوثيقة الثالثة عشرة: طولها ٢٢.٥cm وعرضها ١٧/١٧.٨ cm

وتجدر الإشارة إلى؛ أن هذه الرسائل تختلف قياساتها حسب أعلى الوثيقة أو أسفلها مما يجعل إعطاء قياسات دقيقة أمر صعب كما هو الحال بالنسبة للوثيقة الثامنة حيث نجد طولها من جانب cm ٢٢.٥ ومن الجانب الآخر ٢١.٥، كذلك الوثيقة الثانية عشرة عرضها من الأعلى ١٨cm ومن الأسفل ١٧.٨ cm (٤/٢) - الهندسة العامة للوثائق المعتمدة:

تتميز الرسائل التي بين أيدينا ببناء خاص وشكل فني وسمات معينة هي بمثابة الأركان الأساسية والثابتة التي تنبني عليها جل الرسائل المخزنية، فهذه الرسائل قطعة واحدة تتجزأ في ثلاثة أقسام أو عناصر مختلفة هي كالتالي:

البداية أو المقدمة والتمتد أو المقصد ثم النهاية أو الختام، ولكل عنصر من هذه العناصر طابعه الخاص كما سنرى.

فالبداية أو المقدمة: تنطلق من مقدمات الاستفتاح المعروفة حيث تبتدئ الرسالة بالحمدلة والصلاة على الرسول الكريم، ثم الثناء على المرسل إليه مع ذكر صفته واسمه-و الرسائل المتعلقة ببحثنا نجد معظمها موجهة إلى النائب السلطاني بطنجة الحاج محمد بن العربي الطريس- ثم بعد ذلك الدعاء له وإلقاء السلام أو التحية {وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله...}.

أما التمتد أو المقصد: فيتناول الموضوع الذي أنشأت من أجله الرسالة والهدف والغرض المقصود منها، وإذا كانت هذه الرسالة جوابية يذكر السلطان بوصول كتاب العامل أو النائب كقوله "وصل كتابك" ثم يذكر ملخص ما تضمنه الكتاب السابق من أخبار بدقة وإيجاز، وهذه الرسائل لها أهميتها عندما تكون الرسائل الجواب عنها غير موجودة. كما هو الحال في الوثائق التي بين أيدينا. ثم يذكر بعد ذلك المقصود حيث يصدر السلطان أوامره السامية والتي لا تقبل النقاش وينبغي على المتلقي قبولها والامتثال لها دون قيد أو شرط باستثناء بعض الحالات القليلة التي يسمح فيها للنائب أو القائد بالإدلاء برأيه ويقبله السلطان كما هو الحال بالنسبة للرسالة التاسعة حيث يعبر السلطان عن قبوله لرأي محمد بن العربي الطريس حيث يقول "... وأن غاية ما تلخص لك من ذلك أن تعذر الجمع فيه سعادة وخير حيث كانت نتيجته المأمولة عندهم خصوصا الثلاثة الذين أشرت إليهم هي ما بينته وإن

النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتقدم لنا معلومات في غاية الأهمية قد لا تجود بها المصادر أخرى. ومن مميزات هذه الوثائق أنها تنقل لنا الواقع التاريخي كما هو بدون مجاملات أو مدح أو إطراء، الذي قد نلاحظه في كتابات مؤرخي البلاط السلطاني فهي وثائق أوثق وأصد في لغتها وأفكارها وبعيدة كل البعد عن التصنع وتضخيم الأحداث.

كما تقدم لنا هذه الوثائق صورة حية عن الداخل أي أنها تصف تأثير الحماية القنصلية وانعكاساتها من خلال المعاينة المخزنية المغربية، مع محاولة إيجاد حلول لها من خلال التشاور بين السلطان ونائبه بطنجة الذي اقترح إيجاد حل داخلي لحل هذه القضية. وأيضاً من مميزات هذه الرسائل الجوابية التي بين أيدينا أن المرسل قبل أن يدخل في صلب الموضوع يذكر بما تضمنته المراسلة السابقة من أخبار بدقة وإيجاز، ومن هنا فهذه الرسائل لها أهميتها خاصة عندما تكون الرسائل المجاب عنها غير موجودة كما هو الحال مع الوثائق التي بين أيدينا، أو مفقودة. وما يمكن أن نعيه على بعض هذه الوثائق أنها رغم كونها قريبة من المصدر التاريخي، ورغم أنها تسمح بتحديد الحدث ومكانه وأعلامه إلا أنها من حيث المضمون تبقى شحيحة نوعاً ما من حيث المعلومات التي يمكن أن يستخرجها القارئ أو الباحث. حيث تجد الرسالة الموجهة من قبل السلطان إلى الوزير أو القائد تكتفي بالقول... وذكر أن المتعين هو الاقتصار لهم في الجواب على ما بينته لكون الجواب الذي تضمنته النسخة المذكورة فيه ما شرحتة وصار بالبال...^(٥) دون أي تفصيل في موضوع الحدث. لكن على الرغم من هذه الملاحظات، فإن الوثائق المخزنية تبقى لها الكلمة الأساسية في كتابة تاريخ المغرب.

٤/٢- الوصف المورفولوجي للوثائق المعتمدة:

١- الوصف الخارجي للوثائق المعتمدة:

من خلال الملاحظة الأولية يتضح أن الرسائل المخزنية التي نحن بصدها خطوطها متفاوتة الجودة، وبعضها باهت الحروف مما يجعلها صعبة القراءة. أما فيما يخص الحالة المادية لهذه الوثائق فإن معظمها في وضعية جيدة باستثناء الوثيقة الخامسة التي تأكلت أو بتر جزء صغير منها في أعلى الوثيقة على اليسار الأمر الذي أدى إلى بتر حرف الهاء من كلمة {وصحبه} دون أن يؤثر هذا البتر على مضمون الوثيقة في شيء، أما فيما عدى ذلك فالوثائق الأخرى جلتها في حالة جيدة ومحفوظة بعناية في قسم الأرشيف بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان. أما فيما يخص الورق الذي كتبت عليه هذه الرسائل فقد أصبح باهت اللون ويميل إلى الاصفرار، يتراوح طوله ما بين ٢١cm و ٢٢.٥cm وعرضه ما بين ١٧cm و ١٨.٥cm حيث نجد:

- الوثيقة الأولى: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.٥ cm
 الوثيقة الثانية: طولها ٢٢cm وعرضها ١٧.١ cm
 الوثيقة الثالثة: طولها ٢١cm وعرضها ١٧.٩ cm
 الوثيقة الرابعة: طولها ٢١cm وعرضها ١٧.٨ cm

مارس...»^(٥٨) «...فجعل بالتوجه لعنده أنت والمذكوران والرجوع لحضرتنا الشريفة وحده لتشافه بما يكون عليه عملك في الجمع بمدريد...»^(٥٩)

وتتضمن هذه الرسائل أيضا اقتباسات من الآيات القرآنية تارة بمعناها دون لفظها كقوله «... ونرجو الله أن يشرح الصدور لما فيه الخير وييسر ما فيه المصلحة لهذه الرعية ولرعية الدول المحميين...» وتارة أخرى بصيغتها ولفظها: «إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا» (سورة الحج الآية ٣٨)^(٦٠)

كما تستعمل هذه الرسائل، بعض المصطلحات والكلمات ذات الأصول الأجنبية كالباشدور، والقنصل، والجوازيط^(٦١)... إلخ. ويستطيع الباحث من خلال لغة وألفاظ وأسلوب هذه الرسائل أن يلمس تفاعل السلطانين الحسن الأول ومن بعده المولى عبد العزيز مع الأحداث والاضطرابات السياسية الخطيرة التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر خاصة ما يتعلق بمسألة الحماية القنصلية، التي حاول المخزن جاهداً استئصالها والقضاء عليها من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي جديد في مدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول، وهذا ما عبرت عنه ألفاظ وكلمات الرسائل المعتمدة في بحثنا خير تعبير.

٥/٢- مضمون الوثائق المعتمدة والتعليق عليه:

مضمون الوثيقة الأولى: هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى محمد بن العربي الطريس، يعلمه فيها بوصول رسالته وصحبته رسالة السفير الإسباني وبأنه اطلع على ما كتب به السفير من أن دولته فاوضت الدول المشاركة في مؤتمر مدريد ١٨٨٠م واتفقت معهم على عقد مؤتمر مدريد الثاني في شهر يناير من سنة ١٨٨٨م، لمراجعة قرارات المؤتمر الأول و لوضع حد لمفاسد الحماية وما نشأ عنها من أضرار. ويعلم السلطان النائب الطريس أنه قد عين الخديم عبد الصادق بن أحمد الريفي لتمثيل المغرب في هذا المؤتمر، ثم يأمره بأن يطلب من السفير الإسباني تأجيل المؤتمر المقرر انعقاده في شهر يناير إلى شهر مارس، حيث يقول «... وعليه فتكلم مع الباشادور بأن يطلب من دولته تأخير الجمع المشار إليه إلى شهر مارس ريثما يرجع الخديم المذكور من السفارة...» أي إلى حين عودة السفير المغربي عبد الصادق بن أحمد الريفي من السفارة التي كان قد عين لها، حيث كان قد كلفه السلطان بالسفر إلى دولة الفاتيكان لتهنئة البابا ليون الثالث عشر^(٦٢)، بمرور عشر سنوات على جلوسه على كرسي البابوية^(٦٣) غير أن عبد الصادق الريفي أصيب بمرض فعوض بوزير الخارجية محمد العربي الطريس الذي انتهز الفرصة بروما وخاطب السفير الإسباني حول قضية الحماية القنصلية^(٦٤)

مضمون الوثيقة الثانية: هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى الحاج محمد بن العربي الطريس يخبره فيها بوصول رسالته ورسالة السفير الإنجليزي التي يتقدم فيها بشكوى دفاً عن نوابه و محميينه بالمراسي بعد أن قبض العمال المغاربة على مجموعة من المحميين، وهو ما اعتبره السفير الإنجليزي

اقتضى نظرنا الشريف الضرب صفحا عن هذا الجمع وجعل قانون ضابط لمخالطة الرعية مع الأجانب...»^(٥٥)

النهاية أو الختام: ويكون الختم بالدعاء للمرسل إليه والسلام عليه ثم تحديد تاريخ كتابة الرسالة.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الرسائل يتوسطها في الأعلى طابع سلطاني صغير بداخله اسم السلطان واسم والده والرسائل التي نحن بصدها تتضمن أسماء السلطانين (الحسن بن محمد الله وليه ومولاه) وكذلك (عبد العزيز بن الحسن الله وليه ومولاه) هذه بصفة عامة العناصر المكونة للبنية الهندسية للرسائل المخزنية والتي تبدو أنها ثابتة لا تتغير.^(٥٦)

(٤/٢) ٣- عدد أسطر الوثائق المعتمدة:

يتراوح عدد أسطر الوثائق المعتمدة ما بين أربعة أسطر وستة عشر سطرًا حيث نجد:

- الوثيقة الأولى: عدد أسطرها ثلاثة عشر سطرًا
- الوثيقة الثانية: عدد أسطرها إحدى عشر سطرًا
- الوثيقة الثالثة: عدد أسطرها خمسة عشر سطرًا
- الوثيقة الرابعة: عدد أسطرها ثمانية أسطر
- الوثيقة الخامسة: عدد أسطرها أربعة أسطر
- الوثيقة السادسة: عدد أسطرها ثمانية أسطر
- الوثيقة السابعة: عدد أسطرها ستة أسطر
- الوثيقة الثامنة: عدد أسطرها عشرة أسطر
- الوثيقة التاسعة: عدد أسطرها ستة عشر سطرًا
- الوثيقة العاشرة: عدد أسطرها عشرة أسطر
- الوثيقة الحادية عشرة: عدد أسطرها ثلاثة عشر سطرًا
- الوثيقة الثانية عشرة: عدد أسطرها عشرة أسطر

(٤/٢) ٤- لغة وأسلوب الوثائق المعتمدة:

لقد كتبت هذه الرسائل التي بين أيدينا بلغة عربية فصيحة وبأسلوب سهل حيث اتسمت ببساطة الألفاظ والوضوح باستثناء بعض المصطلحات السياسية والتجارية التي كانت متداولة في الأوساط المخزنية ولا يفهما إلا النخبة المخزنية وحاشيتها في ذلك الوقت، كما تميزت ألفاظ هذه الرسائل بالبعد عن التعقيد والإيجاز في القول والقصد والتعبير والابتعاد عن المحسنات البديعية والتنصع اللغوي التعبيري ذي الأسلوب السجعي، إلا ما جاء فيها عفو الخاطر دون تكلف أو افتعال، ما يجعل أشكال التعبير في هذه الرسائل تظهر منسجمة في ألفاظها وعباراتها مع معانيها بوضوح وتأثير، مستحضرة طبيعة المتلقي والعديد من الشروط التواصلية، بواسطة خطاب رسالي محدد المعالم يسمح للرسالة السلطانية أن تؤدي وظائفها في تفاعل تام، يتيح للعمال والقياد وكتابهم فهم مغزى الرسالة وهدفها بسهولة مهما كان تكوينهم اللغوي والثقافي^(٥٧)، وهذه بعض الأمثلة على التعابير البسيطة المستعملة في هذه الرسائل. «... وعليه فتكلم مع الباشدور بأن يطلب من دولته تأخير الجمع المشار إليه إلى شهر

بالحراسة الشرفية التابعة للبابا.^(٦٥) وقد استقبلوا عند الزوال من طرف ليون الثالث عشر في احتفال كبير حضره جمهور من الأعيان والنبل الرومان كان من بينهم الأميران: كولونا وأوزيني، كما حضره سائر السفراء والمبعوثين وقد ألقى الحاج محمد الطريس خطاباً هنا فيه البابا وعبر فيه عن رغبة المملكة المغربية في الحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين، وسلم للبابا الخطاب الذي أرسله له السلطان المغربي، وقد ألقى البابا بدوره خطاباً أشاد فيه بالعلاقات بين الدولتين.

وقد أثارت هذه السفارة الأولى من نوعها ردود فعل مختلفة في شتى الأوساط السياسية، وهكذا وجدنا الصحافة الإسبانية تعتبر هذه المبادرة الحسنية "شجاعة" تستحق الإعجاب والإكبار، كما تحدثت عنها المؤرخون الأجانب فيما بعد على أنها مبادرة خارقة للعادة على حد تعبير لوبيز (Lopez) بينما قال الأب كاستيلانوس (Castellanos) أنه حدث يتجاوز كثيراً أحداث التاريخ السياسي والديني للملوك المغاربة. وقد تساءل المعلقون عن الأهداف التي كان يتوخاها العاهل المغربي من إرسال هذه البعثة إلى حاضرة الفاتيكان، ولم يستبعد فيرو الذي ظل مشغولاً بهذه الزيارة أن يكون من جملة دوافع السلطان إلى القيام بهذه المبادرة منافسة سلطان القسطنطينية الذي بعث وفدًا للتهنئة على نحو ما فعلته إيران ومصر... إن العاهل المغربي حسب ما يفهم من غرض الرسالة التي بعث بها إلى البابا، يعتبر الممثل الشرعي الوحيد للعالم الإسلامي لدى المرجع الأكبر للعالم المسيحي.^(٦٦)

مضمون الوثيقة الخامسة: يخبر السلطان الحسن الأول نائبه الحج محمد بن العربي الطريس بأنه توصل برسائلته التي أعلمه فيها بأنه أناب عنه الحاج محمد الزكاري إلى أن يرجع من الغرض الذي توجه له، حيث كان الطريس قد مثل المغرب في حفلات الفاتيكان نيابة عن السلطان، بعد أن عجز القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي عن القيام بهذه المهمة لمرض طرأ عليه في آخر ساعة، وتوجه النائب الحاج محمد الطريس إلى إيطاليا مصحوباً بالأب ليرشوندي على متن البارجة الإسبانية قشتالة كما علمنا من خلال الوثيقة الرابعة وهذا خلاف ما ورد في "الإتحاف" (لعبد الرحمان بن زيدان، ج ٢، ص: ٤٣٤) والذي ذكر أن القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي هو الذي مثل المغرب في هذه الاحتفالات.

مضمون الوثيقة السادسة: في هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى الأمين الحاج محمد الزكاري يعلمه بوصول رسالته التي يخبره فيها بما أعلمه به سفير إسبانيا من أن الدول المشاركة في مؤتمر مدريد قد وافقت على عقد النسخة الثانية من هذا المؤتمر في شهر ماي من سنة ١٨٨٨م ومطالبته بإرسال السفير المغربي على وجه السرعة مع التفويض له بظهير من طرف السلطان ليدلي به وقت الحاجة إليه، ويجب السلطان بأن السفير المعين قد اتجه لطنجة لينطلق منها إلى مدريد وفي حوزته الظهير المطلوب، ومن أنه قد أوصي بأن يأخذ حذره مما يقترحه عليه السفير الإسباني.

خرق لبنود مؤتمر مدريد، وقد أضر هذا الأمر بالمحميين الذين تعطلت تجارتهم وبقية أموالهم عرضة للضياع ثم يأمر السلطان نائبه الطريس بأن يطلب من السفير إرساء أسماء الأشخاص الذين قبض عليهم هؤلاء العمال لتحقيق في أمرهم والتحقق من أنهم لا يدينون بشيء للمخزن فإن كانت ذمته بريئة يعاملهم المخزن بما يستحقون، وإن كانوا في خدمة المخزن وعليهم الحقوق فهم يستحقون ما اتخذته المخزن من إجراءات ضدهم هم ومَنْ قدموا لهم الحماية. والملاحظ في هذه الرسالة؛ أن السفير الإنجليزي حاول التأثير على المخزن المغربي وبتهمه بعدم الالتزام بتطبيق شروط مدريد كما يحمله مسؤولية الفشل في إصلاح بنود مؤتمر مدريد المتعلقة بمسألة الحماية حيث يقول «...وفي ذلك خرق لشروط مدريد ويؤدي إلى تفسير الموافقة على إصلاحه...» في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بشأن تنظيم النسخة الثانية من المؤتمر. والواقع أن الدول الأوروبية هي التي كانت تعرقل وتقف في وجه إصلاح بنود المؤتمر بعد أن طلبت الحصول على امتيازات تجارية جديدة في المغرب.

مضمون الوثيقة الثالثة: كان النائب محمد بن العربي الطريس قد أرسل رسالة إلى السلطان الحسن الأول يجيبه فيها بأن السفير عبد الصادق الريفي الذي تم تعيينه للسفر إلى الفاتيكان صحبة الطالب أحمد الكردودي قد اعتذر عن السفر بسبب مرض مفاجئ، فأجاب السلطان بأنه توصل برسالة من السفير المذكور أعلمه فيها بمرضه وأنه قبل عذره وأراحه من السفر، وأنه قام بتعيينه (أي الطريس) بدلاً عن عبد الصادق ومن أنه أمر هذا الأخير بأن يرسل ولده محمد مع الطريس للسفر إلى الفاتيكان ويأمره أن يعيد إليه رسائله التي كان أرسلها للخديم عبد الصادق ويعلمه أنه أرسل له الرسالة التي يجب عليه أن يسلمها للبابا، ويأمره بعدم الإطالة هناك وأن يرجع بمجرد انتهاء المهمة ليتلقى التعليمات بشأن ما سيقوم به في مؤتمر مدريد الثاني الذي كان قد عينه السلطان لتمثيل المغرب فيه، ويعتبر هذا الحدث من الأحداث البارزة التي ميزت العلاقات بين المملكة المغربية وبين حاضرة الفاتيكان.

مضمون الوثيقة الرابعة: يخبر السلطان الحسن الأول في هذه الرسالة الجوابية أنه توصل برسائلته التي يخبره فيها أنه بصدد للسفر إلى إيطاليا للتهنئة للبابا مصحوباً بالكاتب أحمد الكردودي ومحمد بن عبد الصادق الريفي على متن البارجة التي أرسلتها دولة إسبانيا. وبالفعل ففي يوم ١٢ فبراير أبحر المركب "قشتالة" (Castilla) يحمل على متنه السفارة المغربية برئاسة النائب السلطاني الحاج محمد الطريس الذي كان يرافقه الكاتبان الحاج أحمد طباطي ومحمد بن عبد الصادق والملحقان الفقيه أحمد الكردودي ومحمد البخاري وثلاثة من الأعوان. وقد صحبت السفارة الراهب خوسي ليرتشوندي (J.Lerchundi) الذي كان معززاً بالأب ضومينو كارسيا (D.Garcia) وهكذا ففي ٢٥ فبراير توجهوا إلى حاضرة الفاتكان على متن عربة السفارة الإسبانية محفوفين

المغاربة مع الأجانب مع إلزام العمال التخفيض من الضرائب حتى يقل تسابق المغاربة عن البحث عن الحماية وبالتالي يحصل الاستغناء عن طلب إسقاط الحماية من الدول الأوروبية، فالطريس يقترح هنا معالجة الأزمة من الداخل بعدما تيقن أن الجهود الخارجية لن تعطي أكلها ولن تسفر عن حلول جديّة يقول "... وإن اقتضى نظرنا الشريف الضرب صفحا عن هذا الجمع وجعل قانون ضابط لمخالطة الرعية مع الأجانب مع إلزام العمال التخفيف عن قبائلهم من الكلف^(٧٧) يتلاشى أمر الحماية بذلك ويحصل الاستغناء عن طلب إسقاطها...". والملاحظ في هذه الرسالة؛ أن خطاب السلطان إخباري بالدرجة الأولى فهو لم يقيم بتوجيه أي أوامر للنائب الطريس وإنما استعرض رأيه الذي يبدو ضمنا أنه مقتنع به ويتفق معه، فهذه الكلمات تعبر عن مبدأ التشاور في الرأي بين السلطان الحسن الأول ومحمد بن العربي الطريس الأمر الذي تفتقره كثير من الرسائل السلطانية الأخرى التي تعبر عن رأي السلطان ولا شيء غير رأي السلطان دون أي تبادل للأفكار والآراء.

مضمون الوثيقة العاشرة: كان النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس . حسب ما يفهم من سياق الرسالة. قد كتب للسلطان يخبره بما علمه به السفير الإسباني من أنه أطلع الدول على المقترحات التي طرحها السلطان لإصلاح بنود مؤتمر مدريد، فرفضت هذه الإصلاحات وربطت موافقتها عليها بقبول السلطان بالامتيازات والإنعامات التجارية الجديدة التي طلبتها ألمانيا وانجلترا وفرنسا، فقد سعت ألمانيا في عام ١٨٨٨ م الى إقناع السلطان الحسن للحصول على ميناء يصلح كمحطة بحرية لخدمة الأسطول التجاري الألماني، إلا ان السلطان رغم رغبته في التقرب من ألمانيا رفض ذلك، خوفاً من ان تطالب الدول الأخرى بمنح مماثلة^(٧٨)، كما اشترطت القيام بإصلاحات قانونية تتمثل في إنشاء البرلمان وتنظيم القضاء لضمان حقوق الرعايا الأجانب في المغرب "... وترتيب الأمور الشرعية وجعل المجالس لضمان حقوق الرعايا الأجنبية بمراكشة حسبما في كتابه الذي وجهت مع النسخة مما أملاه عليك وأمل أن يجابوا به عن الكتاب المذكور...".

وفي هذه الرسالة أيضًا يبرز مبدأ التشاور وتبادل الأفكار والآراء بين السلطان والنائب السلطاني محمد بن العربي الطريس فهنا مثلاً يستعرض السلطان رأي الطريس دون تحفظات "... وذكّرت أن المتعّين هو الاقتصار لهم في الجواب على ما بينته لكون الجواب الذي تضمّنته النسخة المذكورة فيه ما شرحتة وصار بالبال..." ثم يأمره بأن يجيب السفير بما تتضمنه الرسالة التي سيرسلها صحبة هذه الرسالة، وربما الرسالة التي يتحدث عنها السلطان هنا هي الرسالة الحادية عشرة باعتبار أنها تحمل نفس التاريخ وتصب في نفس سياق مضمون الرسالة العاشرة. ويبدو من خلال هذه الرسالة أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا تعلقت بأن ما يعرقل إصلاح بنود مؤتمر مدريد هو عدم وجود برلمان في المغرب ولا قضاء منظم يضمن العدل بين المتقاضين. حتى تفوت

مضمون الوثيقة السابعة: كان الأمين الحاج محمد الزكاري قد كتب للسلطان الحسن الأول . حسب ما يفهم من الرسالة. يخبره بأن السفير الإسباني قلق من تأخير وصول السفير المغربي المعين للحضور في مؤتمر مدريد، فأعلمه السلطان في هذه الرسالة الجوابية بأن من تم إرساله لتمثيل المغرب في هذا المؤتمر هو الخديم محمد بن العربي الطريس، وأن هذا الأخير سافر في الثامن من شهر ماي، بهدف حضور هذا المؤتمر.

مضمون الوثيقة الثامنة: يخبر السلطان الحسن الأول في هذه الرسالة نائبه محمد بن العربي الطريس بأنه توصل برسائلته التي أخبره فيها بأنه أطلع السفير الإسباني على التقييد التي كان أرسلها السلطان والمتعلقة بالإصلاحات التي يجب إدخالها على اتفاقية مدريد، وما تبين للسفير الإسباني من اختصار أو زيادة بعض الفصول حيث زاد على ما في التقييد المقترحة من طرف السلطان ثلاثة فصول، ومن أنه أرسل تقييدًا يتضمن الإصلاحات التي قام بها و تأكيده على ضرورة إرسال هذه التقييد إلى السلطان، وأعلامه بأنه يستعد للسفر لمديره وأنه بمجرد تحديد موعد المؤتمر سيخبره بذلك حتى يتوجه لحضوره، فكان جواب السلطان بأنه توصل بالتقييد المذكور وقام بإصلاحه وأمر الطريس بأن يرسله للسفير بعد أن يتأمله.

مضمون الوثيقة التاسعة: هذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى محمد بن العربي الطريس يخبره فيها بوصول رسائلته وأنه علم من خلالها أن السفير الإسباني أعلمه بعدم إمكان انعقاد مؤتمر مدريد بسبب مطالبة ممثل إنجلترا بالتفاوض في الشؤون التجارية وعدم الاقتصار فقط على مناقشة مسألة الحماية «... وصل كتابك بما أخبرك به باشدور إسبانيا من تعذر أمر الجمع المعلوم لاشتراط النجليز لحضوره فيه المفاوضة في أمر التجارة وعدم الاقتصار على أمر الحماية...»، ومن أن فرنسا لها نفس مطالب إنجلترا غير أنها لم تصرح بها علانية، ومن أن الحكومة الإسبانية بعد المفاوضات التي أجرتها مع الحكومة البريطانية توصلت إلى اتفاق يقضي برفع هذه الشروط إلى السلطان لإدلاء برأيه فيها بالموافقة أو الرفض، ومن أن هذا المؤتمر يحظى بالمتابعة من طرف الصحافة العالمية حيث كثر بشأنه القيل والقال «... وذكّرت أن خوض أهل الجوازط في شأن هذا الجمع بما شرحتة كثر في كل محل...» ثم يذكر السلطان رأي الطريس في هذه التطورات والذي أدلي به في المراسلة السابقة حيث يقول «... وأن غاية ما تلخص لك من ذلك إن تعذر الجمع فيه سعادة وخير حيث كانت نتيجه المأمولة عندهم خصوصاً الثلاثة الذين أشرت إليهم هي ما بينته...».

فالطريس عبر هنا عن ارتياحه لعدم انعقاد المؤتمر على اعتبار أن الدول الأجنبية لم تكن لديها نوايا حسنة بشأن إصلاح نظام الحماية القنصلية وإنما كان هدفها الأساسي هو الحصول على المزيد من الامتيازات التجارية، واقترح على السلطان بأن يصرف نظره عن هذا المؤتمر وأن يصدر قانون جديدًا ينظم علاقة

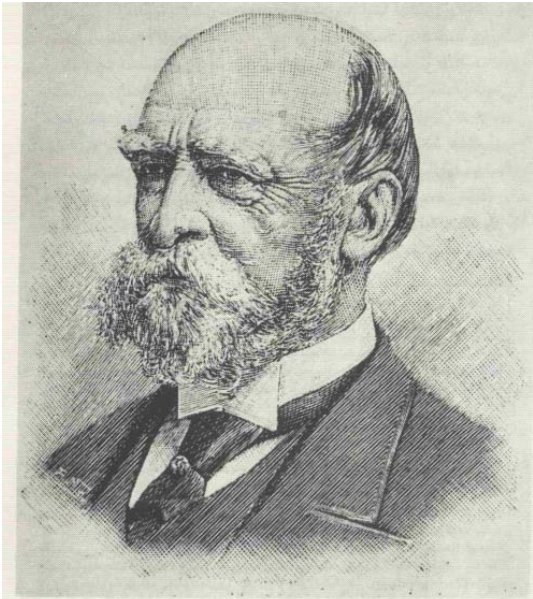
مضمون الوثيقة الثانية عشرة: يخبر السلطان المولى عبد العزيز النائب الطريس بأنه بلغته أخبار بأن دولة إسبانيا عازمة على الكلام مع السفير الحاج عبد الكريم بريشة في شأن تنظيم مؤتمر بمدريد يجتمع فيه جميع سفراء الدول للتفاوض في أمر بنود مؤتمر مدريد وخاصة البنود المتعلقة بالحماية والمخالطة، ولذلك أمر السلطان النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس بأن يعلم السفير عبد الكريم بريشة بذلك ويوصيه بأن يجيبهم إذا تكلموا معه في هذه المسألة بأنه ليس لديه إذن من السلطان للتكلم في هذه القضية وأنه لا يمكنه التحدث عن شيء خارج عن قضية مليلية باستثناء موضوع القنصل الذي أرادوا تعيينه بفاس، ومن هنا يتضح أن السلطان كان يحتكر العلاقات الخارجية ويأمر السفراء بأن لا يتجاوزوا الأوامر والمهمة التي وجهت لهم، وبالتالي فالسفراء لم يكن لهم من الصلاحيات ما يجعلهم يتفاوضون في قضايا الدولة التي لم يكلفهم بها السلطان.

خاتمة

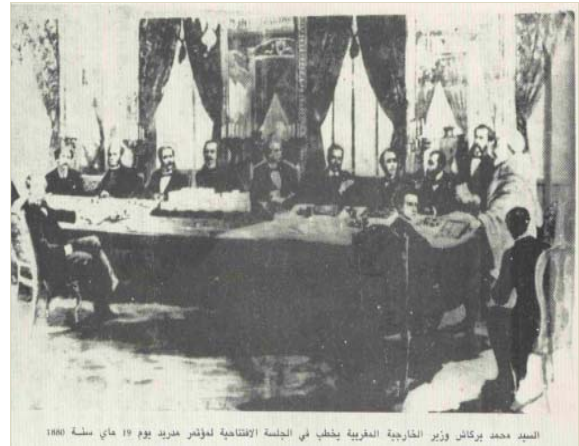
كان المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة في الثلث الأخير منه يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه الحديث، ذلك أنه كان مهددًا في أمنه على الصعيدين الداخلي والخارجي، وصار مدعوًا إلى توفير أسباب الأمن والبقاء داخليًا، ودحر الأخطار المحدقة به خارجيًا. كل ذلك جعل المخزن المغربي يقوم بمحاولات يائسة لتصحيح هذه الأوضاع ومن ذلك حسب ما تطلعنا عليه الوثائق، مطالبة المخزن المغربي بعقد مؤتمر ثاني بمدريد سنة ١٨٨٨م لمراجعة قرارات المؤتمر الأول والحد من ظاهرة الحماية القنصلية وقد أيدت إسبانيا طلب المغرب لعقد هذا المؤتمر وذلك بغية المحافظة على الوضع الراهن و قطع الطريق على فرنسا التي كانت أطماعها تزداد بقوة في المغرب في الوقت الذي كان فيه الدور الإسباني قد تراجع بشكل كبير خاصة بعد استيلاء الإسبان للقرمالة المالية التي فرضت على المغرب بعد حرب تطوان، لكن فرنسا رفضت بشدة تنظيم هذا المؤتمر لأنها لم تكن واثقة في الحصول على ضمانات ولا مواجهة أطراف النزاع في مؤتمر دولي قد يطرح المسألة المغربية ككل في وقت لم تكن فيه الظروف مواتية، ولذلك طالبت فرنسا وانجلترا بمجموعات من الإنعامات والامتيازات التجارية الجديدة كشرط أساسي لموافقتها على عقد هذا المؤتمر لكن السلطان رفض الإذعان لهذه المطالب وصرف نظره عن عقد هذا المؤتمر وحاول إيجاد حلول للأزمة من الداخل لكن بدون جدوى فكل هذه المحاولات باءت بالفشل، فقد نجحت الإتفاقات والمواثيق التي فرضت على المغرب في تثبيت مواقع القوى الإستعمارية بالمغرب و التحكم في سير سياسته والمقاومة بمصيره إلى أن تمكنت في النهاية من انتزاع استقلال البلاد سنة ١٩١٢م.

على المغرب فرصة إصلاح نظام الحماية، ولكن في الواقع أن فرنسا وقفت ضد تنظيم هذا المؤتمر لأنها لم تكن واثقة في الحصول على ضمانات ولا مواجهة أطراف النزاع في مؤتمر دولي قد يطرح المسألة المغربية ككل في وقت لم تكن فيه الظروف مواتية.^(١٩) كل هذا دفع كل من المفوض فيرو وخلفه جول باطنوهر إلى نبد كل مبادرات الدول الأخرى في كل ما له علاقة بتعديل نظام الحماية، حيث كانا يعتبران أن كل المبادرات المتخذة في هذا الباب لا تتوخى أساسًا سوى ضرب مصالح فرنسا ورغبتها في استكمال توحيد شمال إفريقيا تحت إمرتها ورايتها، لذلك كان المفوضان يبدلان قصارى جهدهما لتخفيف السلطان وتحذيره من مغبة الإنصات للنصائح الداعية إلى عقد مؤتمر دولي ثان أو فتح مفاوضات تجارية على أساس تحرير الصادرات مقابل مراجعة نظام الحماية.^(٢٠)

مضمون الوثيقة الحادية عشرة: يمكن اعتبار هذه الرسالة بمثابة تنمة للرسالة السابقة أو توضيح لها فهذه الرسالة الجوابية من السلطان الحسن الأول إلى محمد بن العربي الطريس جاءت كما هو الحال بالنسبة للرسالة السابقة بعد ما أرسل الطريس رسالة إلى السلطان يخبره فيها بأنه توصل برسالته وبرسالة السفير الإسباني التي أخبره فيها بأن الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا وانجلترا رفضت المقترحات السلطانية المتعلقة بإصلاح وفق مدريد وطالبت السلطان بقبول بمجموعة من الامتيازات التجارية الجديدة كشرط أساسي لقبولهم بهذه الإصلاحات، وأن السفير ينتظر إجابته عن رأي السلطان في هذه الشروط، وأمام تلك الضغوط المتزايدة طلب السلطان إعطائه مهلة حتى يستشير رعيته وبالذات العلماء حيث يقول "...وها نحن نتروى ونمعن النظر في ذلك ونستشير فيه ذو النظر والذكاء والمعرفة من أهل مدن الإيالة ومن كبراء قبائل البادية أهل العصبية وعرفائهم، ونرجو الله أن يشرح الصدور لما فيه الخير وييسر ما فيه المصلحة لهذه الرعية ولرعية الدول المحميين..."^(٢١) و في الأخير يأمر الطريس بأن يوجه الشكر للسفير الإسباني لوقوفه إلى جانب المغرب في هذه القضية ويطلب منه أن يوجه الشكر إلى دولته نيابة عن السلطان. والواقع أن إسبانيا لم تقف إلى جانب المغرب حجة في وفي مصلحته وإنما كانت ترمي من خلال دعم المغرب في تنظيم هذا المؤتمر إلى المحافظة على الوضع الراهن و قطع الطريق على فرنسا التي أخذت طموحاتها تزداد في المغرب. ما جعل إسبانيا تميل أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة، وبالتالي العمل على إفساد خطط فرنسا في المغرب ومن ذلك ما قامت به إسبانيا في تأييد طلب المغرب لعقد مؤتمر دولي جديد ١٨٨٨م يسمح بمراجعة بنود مؤتمر مدريد كما استخلصنا من مضمون الوثيقة.



السير جون هاي دريموند هاي وزير بريطانيا المفوض في المغرب مثل بلده حوالي نصف قرن في المملكة المغربية ، وكان صديقا حميما للمغرب ومدافعا عن حقوقه ، وهو الذي اقنع حكومته بدعوة الدول الأجنبية لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة الحماية القصلية .
ص 39



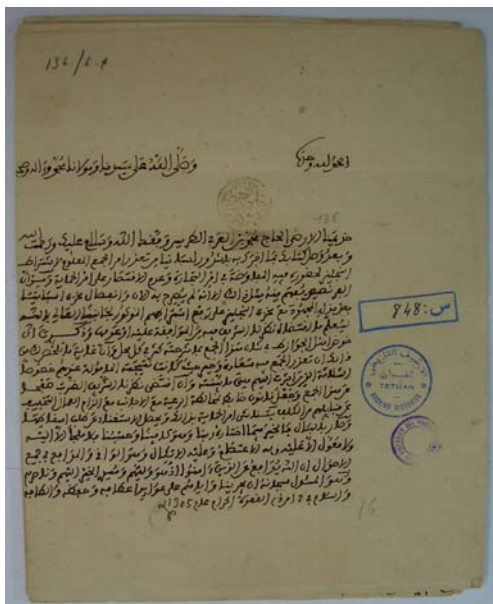
السيد محمد بركات وزير الخارجية المغربية ينطق في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد يوم 19 ماي سنة 1876



الحاج محمد الزبيدي يتوسط أعضاء السفارة التي ارسلها السلطان مولاي الحسن الاول في شهر ماي سنة 1876 الى فرنسا والكلترا وبلجيكا وايطاليا للظاكر مع حكوماتها في شأن الحماية القصلية .
يرى عن يمينه السيد يناصر غنام وعن يساره السيد ادريس الجعدي .
ص 62



السلطان مولاي الحسن الاول
اخذت له هذه الصورة الفوتوغرافية سنة 1876
كان من اكبر مشاغله ايقاف التسللات التي كانت تكثر في ممتلكات المغرب والحفاظ على دولته لرعاياه



نموذج للوثائق المعتمدة

- إلى بيت المال. (انظر: عبد الوهاب بن منصور الوثائق، ج ٢، ص ٢٠٢، انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق).
- (١٥) خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ١٨٨٦-١٨٨٦، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، ١٩٩٧، ص ٦٣. (انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق).
- (١٦) محمد كتيبب، المرجع السابق، ص ٨٤، انظر أيضًا، خالد بن الصغير، نفس المرجع، ص ٩١.
- (١٧) عبد الرحمان بن زيدان، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
- (١٨) محمد كتيبب، المرجع السابق، ص ٨٥.
- (١٩) محمد كتيبب، المرجع السابق، ص ٨٧، انظر أيضًا: محمد داود، تاريخ تطوان، المطبعة المهديّة، تطوان، ج ٤، ص ١٣١-١٤٠.
- (٢٠) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، عرض لأحداث المغرب وتطوراتها في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمارة والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر، من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، الجزء الثالث نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء ٢٠٠٩م، ص ٢٤٣-٢٤٤، (انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق)
- (٢١) عبد الرحمن بن زيدان، مرجع سابق، ج ٣، ص ٥٦٣
- (٢٢) عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص ١٧.
- (٢٣) عبد الوهاب بن منصور، نفس المرجع، ص ١٧.
- (٢٤) فارس محمد خير، المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، مكتبة دار الشروق، بدون تاريخ، بيروت، ص ٦٧.
- (٢٥) الدكتور تركي عجلان الحارثي، مقال، التنافس التجاري بين الدول الأجنبية في المغرب الأقصى وأثره على استقلاله، جامعة الملك عبد العزيز - جدة، انظر أيضًا: مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب ١٢٨٠-١٣١١ هـ / ١٨٦٣-١٨٩٤م، ج ١، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٤، ص ١٤٨.
- (٢٦) عبد الرحمن بن زيدان، مرجع سابق، ص ٥٦٥.
- (٢٧) الدكتور تركي عجلان الحارثي، مقال، التنافس التجاري بين الدول الأجنبية في المغرب الأقصى وأثره على استقلاله، جامعة الملك عبد العزيز - جدة.
- (٢٨) عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٢٩) عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (٣٠) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص ٤٨، انظر أيضًا، عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد، المرجع السابق، ص ٦٠.
- (٣١) عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص ٥٠.
- (٣٢) عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص ٥١.
- (٣٣) تركي عجلان الحارثي، المرجع السابق.
- (٣٤) محمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلالها، مطبعة الشويخ، تطوان، ١٩٨٠، ص ٧٥.
- (٣٥) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص ٢٠٣.
- (٣٦) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص ٢٠٤.
- (٣٧) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص ٢١٤.
- (٣٨) عبد الوهاب بن منصور، الوثائق، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الجزء الرابع، المطبعة الملكية، الرباط، ص ١٠٣.
- (٣٩) محمد العربي معريش، نفس المرجع، ص ٢١٥.

- * الوثائق المخزنية التي اعتمدت عليها الدراسة، وثائق توجد أصولها في قسم الأرشيف - المكتبة العامة والمحفوظات في تطوان، المغرب.
- (١) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٣، ص ٣٩-٥٣.
- (٢) عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب، قراءة في جيوسراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تقديم عبد الهادي التازي، الرباط، ١٩٩٩، ص ٩.
- (٣) هند محمد العبد الله المطلق، الإمتيازات الأجنبية وأثارها على استقلال المغرب الأقصى ١٨٥٦-١٩١٢، أطروحة لنيل الدكتوراه من قسم التاريخ بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص ١.
- (٤) الحماية القنصلية ويقصد بها أن يمنح الممثلون الدبلوماسيون والقنصليين المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياهم فيصرون وهم يحملون جنسيته ويقيمون باستمرار فوق أرضه غير خاضعين لقوانينه ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنهم أداءه من الضرائب والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية ويستطيع ممثلو الدول الأجنبية منح هذه الحماية بموجب اتفاق يبرم بين دولهم والدول المعتمدين فيها أو بمقتضى أي اتفاق يبيح ذلك لدولة أخرى، ويحق لكل دولة صديقة أن تتمتع بما فيه من فوائد وإمتيازات. للتوسع أكثر انظر (عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٥، ص ٥).
- (٥) علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى ١٩٤٨، القاهرة، ص ٦.
- (٦) محمد كتيبب، المحميون، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٤٧، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، منشورات باب أنفا، الطبعة الأولى ٢٠١١/١٤٢٣، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، المغرب، ص ٣٢٤.
- (7) Michel. Nicolas Economie de subsistonsos. le Maroc précolonial. institut français de orchéologie oriental. le Coire 1997 p 14
- (٨) عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٥، ص ٨.
- (٩) نفس المرجع، ص ٩.
- (١٠) محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول ١٨٧٣-١٨٩٤م/١٣١١-١٣٢٩هـ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٩، بيروت، لبنان، ص ٢٠.
- (١١) عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثالث، تحقيق الدكتور على عمر، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م القاهرة، ص ٢٠٢.
- (١٢) المرسوم الذي يصدره السلطان في المغرب له قوة القانون. (لتوسع أكثر انظر عبد الوهاب بن منصور، الوثائق، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الجزء الثاني، المطبعة الملكية، الرباط، ص ١٧٧. انظر أيضًا: الدكتور تركي عجلان الحارثي، مقال، التنافس التجاري بين الدول الأجنبية في المغرب الأقصى وأثره على استقلاله، جامعة الملك عبد العزيز- جدة).
- (١٣) عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٠٦-٢٠٧.
- (١٤) كلمة إسبانية وتعني الامتيازات أو الاحتكار لسلمة معينة حيث إن السلطان كان يبيع بعض السلع في مزايدة على التجار ويعود ريع ذلك

والجواسيس... للتوسع أكثر انظر: (عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية، المرجع السابق).

- (٤٠) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: ٢٣٨.
- (٤١) محمد كنيب، المرجع السابق، ص: ٣٢٤.
- (٤٢) أصلها مخطوط يوجد في قسم الأرشيف بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٤٠/٦ وثيقة رقم: ٧٥٢.
- (٤٣) نفس الأصل والمصدر، مح ٤٨٦ وثيقة رقم: ٧٦٠.
- (٤٤) نفس الأصل والمصدر، مح ٦٣٦ وثيقة رقم: ٧٧٥.
- (٤٥) نفس الأصل والمصدر، مح ٧٣٦ وثيقة رقم: ٧٨٥.
- (٤٦) نفس الأصل والمصدر، مح ٧٥٦ وثيقة رقم: ٧٨٧.
- (٤٧) نفس الأصل والمصدر، مح ١٠٦٦ وثيقة رقم: ٨١٨.
- (٤٨) نفس الأصل والمصدر، مح ١١٤٦ وثيقة رقم: ٨٢٦.
- (٤٩) نفس الأصل والمصدر، مح ١٢٠٦ وثيقة رقم: ٨٣٢.
- (٥٠) نفس الأصل والمصدر، مح ١٣٦٦ وثيقة رقم: ٨٤٨.
- (٥١) نفس الأصل والمصدر، مح ١٥٨٦ وثيقة رقم: ٨٧٠.
- (٥٢) نفس الأصل والمصدر، مح ١٥٩٦ وثيقة رقم: ٨٧١.
- (٥٣) نفس الأصل والمصدر، مح ٥٨١٣ وثيقة رقم: ٨٢٥.
- (٥٤) الرسالة العاشرة، مح ١٥٨٦ وثيقة رقم: ٨٧٠.
- (٥٥) الرسالة التاسعة، مح ١٣٦٦ وثيقة رقم: ٨٤٨.
- (٥٦) للتوسع أكثر حول بنية هذا النوع من الوثائق المرجو الاطلاع على كتاب أستاذنا - إدريس بوهليلة، **الجزائريون في تطوان خلال القرن ١٣ هـ/١٩ م**، مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، منشورات الشباك، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٢ م، مطبعة المهديّة-تطوان، المغرب ص: ٢١-٢٢.

- (٥٧) إدريس بوهليلة، نفس المرجع، ص: ٢٢-٢٣.
- (٥٨) الرسالة الأولى، مح ٤٠٦ وثيقة رقم: ٧٥٢.
- (٥٩) الرسالة الرابعة، مح ٦٣٦ وثيقة رقم: ٧٧٥.
- (٦٠) الرسالة التاسعة، مح ١٣٦٦ وثيقة رقم: ٨٤٨.
- (٦١) أصلها من GAZITA من اللغة السائدة بالبنديقية في القرن ١٦ م وكانت تطلق على نقود صغيرة تشكل ثمن لبعض الأوراق الإخبارية المطبوعة هناك ثم اتسع معنى الكلمة ليشمل الجرائد نفسها وسرعان ما انتشر تداولها في البلاد الإيطالية بصيغة (GAZZITTA) ومن اللغة الإيطالية انتقلت الكلمة إلى لغات أوروبية أخرى مثل الفرنسية والإسبانية ولا يستبعد أن تكون الكلمة قد تسربت إلى المغرب من شبه الجزيرة الإيبيرية.

- (٦٢) عبد الرحمان بن زيدان المرجع السابق، ج ٢، ص: ٤٣٤.
- (٦٣) عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، المجلد التاسع، عهد العلويين ١٤٠٨-١٩٨٨ م، ص: ١٠١.
- (٦٤) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص: ٢٧٣.
- (٦٥) عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص: ١٠١.
- (٦٦) عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص: ١٠١.
- (٦٧) يقصد به التكاليف والإتاوات والضرائب الإضافية التي يفرضها المخزن.

(68) Jen- Louis Miegé, le maroc El europe (1830-1894) Paris, 1961, P. 181.

- (٦٩) محمد العربي معريش، المرجع السابق، الهامش رقم ٤، ص: ٢٣٨.
- (٧٠) محمد كنيب، المرجع السابق، ص: ٣٢٥.

(٧١) المحميين ج: محمي، طبقة نشأة عن ظهور نظام الحماية القنصلية في المغرب والمحميون هم الذين تمنحهم دولة أجنبية هم وأسرههم حمايتهم لخدمتهم السفراء والوزراء المفوضين والقناصل ونوابهم والوكلاء القنصلين كالكتاب والمترجمين والخدام والحراس والأعوان